

القوى الوطنية ترفض دستور الاحتلال

دستور تقسيم العراق الموحد

لقد أريد باحتلال العراق، الذي بدأ في نيسان (ابريل) 2003، أن تستكمل الولايات المتحدة، مشروعها في أن يغدو هذا البلد نموذج الشرق الاوسط كله، لهيمنتها العالمية.

كانت الصفحة الثانية لعملية الاحتلال، هي ما أسموه (العملية السياسية) الجارية في العراق، التي تشمل اجراء انتخابات عامة و سن دستور دائم و انبثاق حكومة منتخبة عنهما.

فالدستور الجديد الذي أنجز الأمريكان، و من معهم من العراقيين، صياغة مسودته في نهاية آب (أغسطس) الماضي، بعد إن داسوا كل المطالبات بالتزيت لإصداره، أو المقترحات الأساسية في تعديله، هو الوثيقة الأساسية التي يراد لها إن تنظم مشروعهم في العراق.

كان أوضح من وصف الرغبة المحمومة لدى إدارة بوش، و اتباعها من العراقيين، في التعجل بإصدار ذلك الدستور و طرحه عاجلا للتصويت عليه، هو واحدة من كبريات الصحف الأمريكية.

فقد كتبت جريدة (نيويورك تايمز)، في افتتاحيتها ليوم 2005/8/13، أن مسودة الدستور العراقي ((لا تشجع فرص قيام عراق موحد و مسالم. و أن إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش، لأسباب سياسية، فرضت مهلة زمنية تعسفية لتقديم مسودة الدستور ...)).

هذه الشهادة الأمريكية، تغني عن قول الكثير عن دوافع القيادة الأمريكية، و أتباعها من العراقيين، لاستباق الزمن و تخطي كل الحواجز لأمرار دستورهم.

كتب باحثون و خبراء كثيرون في الشأن القانوني و الدستوري من العراقيين و العرب، عن مثالب هذا الدستور و عيوبه. لكننا نود إن نلخص بإيجاز، الجوانب الرئيسية في مراميه، الراهنة و البعيدة و التي هي كما نرى :

1- تكريس سياسة الاحتلال و انتهاك السيادة الوطنية للعراق و السماح بإقامة القواعد العسكرية فيه، بعد إضفاء الشرعية على احتلاله.

فقد نصت المادة الأولى من الدستور على أن : ((جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة)).

كانت تلك أكبر أكذوبة. فلم يعرف التاريخ العراقي و العالمي، بلدا ينتهك الغزاة سيادته كل يوم، بل كل ساعة، و في كل مدينة و قرية و شارع، و أمام كل مسجد و جامعة، كما يجري في العراق.

2- أضعاف دور الإسلام في التشريع :

نصت المادة الثانية . اولاً على أن ((الإسلام دين الدولة الرسمي ، وهو مصدر أساس للتشريع)). و ليس ((المصدر الأساسي للتشريع))، كما كان سابقا. و واضح الفرق بين الصيغتين.

و هذا الأضعاف لدور الإسلام في تشريع الدستور، لا علاقة له إطلاقا بالنزعة الديمقراطية أو العلمانية أو الحداثّة، كما يزعمون. بل جاء لأهداف نزع الحصانات، و تبديد الطاقة الجهادية التي يوفرها الإسلام لشعبنا العراقي، و لأمة العرب، في مواجهة التحديات، و في مقدمتها : الهيمنة الإمبريالية العالمية، و ركيزتها في منطقتنا دولة الكيان الصهيوني العدوانى الذي بدأ يتسرب، بل يغزو العراق علنا.

3- طمس هوية العراق العربية. فقد نصت المادة (3) من الدستور على أن ((العراق بلد متعدد القوميات و الأديان و المذاهب و هو جزء من العالم الإسلامى، و الشعب العربى فيه جزء من الأمة العربية)).

و ربما لغرض الترضية المؤقتة، و لتخفيف السخط الشعبى على تلك الفقرة أعلاه، فقد أضيفت إليها فقرة تقول ((و عضو مؤسس و فعال فى جامعة الدول العربية و يلتزم بميثاقها)).

هنا يلزم التأكيد، بأن نزع الهوية العربية عن العراق، لا يراد منها المساواة القومية، أو أنصاف الشعب الكردي أو الأقليات القومية فيه، بل لغرض تفكيك الوحدة الأخوية لمكونات شعبنا، وكذلك فى البلدان العربية الأخرى، التى تعايشت و اندمجت بأمة العرب بإخاء، و تبادلت معها الوسائج الثقافية و الاقتصادية و العاطفية و التداخل الجغرافى، و سيكون الهدف التالى بالطبع، استبدال تلك العلاقات التاريخية، بعلاقات جديدة مع الأجانب الأغرأب، و فى مقدمتهم مع سادة العالم الجدد و الصهاينة.

4- استهداف تجزئة و تفتيت العراق.

تقول مادة الدستور الاولى ، أن ((نظام الحكم جمهوري نيابي "برلماني" ديمقراطي اتحادي)) . وكان من المعروف أن الدساتير السابقة ، اعترفت للشعب الكردي بالحقوق القومية كما مدون فيها، و التي اتخذت شكل (الحكم الذاتي) في منطقة كردستان.

لكن أي خلل في تلك الصياغات، أو في تطبيقها، يمكن و يجب أن يعالج في إطار العراق الموحد، المستقل و الديمقراطي. فقد أريد فرض نظام (الفدرالية) في هذا الدستور، ليس في المنطقة الكردية وحدها، بل على العراق كله.

ارتباطا بهذه النزعة التقسيمية للمجتمع العراقي، و استباقا لإعلان مسودة الدستور، بادر السيد عبدالعزيز الحكيم رئيس (المجلس الأعلى للثورة الاسلامية) وأحد أركان الحكم الحالي، إلى الإعلان عن مشروعه لفدرالية الجنوب و الوسط، التي تضم سبعة محافظات، على خلاف إرادة و رغبة أغلبية السكان الشيعية في العراق.

5- تجعل مواد هذا الدستور، من الفدراليات، دولا داخل الدولة الواحدة. و لغرض الاقتراب من فهم هذه الحقيقة، من المفيد ربطها بمضمون الفقرات التالية من مسودة الدستور :

أ- المادة الرابعة : اولاً ، نصت على ((اللغة العربية واللغة الكردية، هما اللغتان الرسميتان للعراق)).

ب- المادة (117) الفقرة (رابعاً) تنص : ((تؤسس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية و الاجتماعية والأنمائية)) .

ج - المادة (116) الفقرة (أولاً) تنص على : ((يقوم الأقليم بوضع دستور له يحدد هيكل سلطات الاقليم وصلاحياته واليات ممارست تلك الصلاحيات ، على ان لا يتعارض مع هذا الدستور))

ت- كما تناولت مسودة الدستور، مواد وفقرات تمس وحدة الدولة و مركزيتها في الميادين الاقتصادية و السيطرة على الثروات الطبيعية فيها.

لابد من القول، إن طرح هذا الدستور، قد رافقه التصعيد في الإعلانات التي ترحب بالاعتراف بالكيان الصهيوني العدواني، من جانب قادة كبار في الدولة و في توسيع العلاقات الثقافية و الاقتصادية معه.

كما رافقه، من الناحية الثانية، إثارة نزعات العداة أو الحساسفة تجاه نضال و طموحات الشعب الفلسطيني الشفق، و كذلك تجاه الفلسطينيين المقيمف فف العراق.

أن إلغاء عروبة العراق، هو الخطوة الأولى على طررق العداة لكل أمة العرب، أفنما كانت. فهذا النهج المطبق عمليا أن، سفتحول مستقبلا إلى مواد مكتوبة تضاف لدستورهم الجفد.

أن الاستغلال الطبقي، و النفة فف مسخ التراث القومي و الالفني، الالف فف حمله مشروع الهمفة الإمبرفالفة لأمرفا، و صنفتها الكفان الصهفونف، لا تقتصر تحففاتة على العرب و المسلمف و حدهم.

فهو سفنال الأكراد و التركمان و الكلدان و الاثورفف و الفزفدفف و الصائفة و الشبك، على حد سواء.

بل ربما سفنال الأقلففات القومفة و الالفنة بمخاطر أكبر، رغم المغرفات الكاذبة الالف فف عرضها لهم ذلك المشروع، و معه صنائفه العراقيون الالف فف يطبلون له.

لذلك فأن الأقلففات القومفة و الالفنة داخل العراق التاريخف الموحف، و طلائعها و شخصففاتها الواعفة، مطالبة بففهم أهمية المشاركة بذات الحماس، فف الالف عن عروبة العراق و عن قفم الإسلام فف.

كانت دعوى المعارضة العراقية، ضد النظام السابق تقوم على الشكوى من استبداده. و هف شكوى الشعب العراقي برمته.

لكن الوطنفف الصادقف، سعوا بفصرار لأن فحل العراقيون مشاكلهم ضمن النضال الالفف، و بمعزل عن الاستفارة بالأعداء، و خاصة أخطر الأعداء.

فراء تلك الاستفارة بأخطر الأعداء، تحولت وعود المعارضة للشعب برفف الالفمراطفة الجفد، إلى جفم حقفف، إلى إعادة الاستعمار بصورة أكثر بشاعة و من ثم فمار العراق بالكامل.

بذلك تتحمل القوى الأساسية الالف فاصرت مشارف المحتلفف و مهدت لها و تساندها الفوم، المسؤولة الكبرى عن هذه النائفف المأساوفة، و خاصة ففارة الحزبف الكرالفف و ففارة الحزب الشفوعف العراقي، و

غيرها من القيادات المرتدة التي وظفت كل طاقاتها لتحقيق مشاريع الاحتلال، و آخرها دستورهم المسخ المرتقب.

أتينا على عينات مهمة، تلقى الأضواء على العيوب الرئيسية لهذا الدستور. فهي عيوب كثيرة لا تعد، و لا تجعل منه سوى الدستور الذي يهدف لتكريس الاحتلال ونزع هويات العراق الوطنية و العربية و الإسلامية، و ابتزازه اقتصاديا، و تفتيته و ربطه بمشروعهم الذي وضعوه للمنطقة بكاملها، كما أشرنا.

في الانتخابات التي جرت في نهاية كانون الثاني (يناير) من السنة الجارية، أتبعنا أساليب متنوعة في تزوير الإرادة الشعبية و التأثير على الناخب. كما جرى تضليل أقسام واسعة من الناس تحت مؤثرات التهديد و الأغراء المادي و إثارة العصبية المذهبية و العرقية و غيرها.

لكن الحكومة الجديدة التي جاءت بها الانتخابات السابقة، فاقت الحكومة التي سبقتها، في التبعية الذليلة للاحتلال، و في تنفيذ أوامره في قمع الشعب، و تصدر قواته عند تدمير المدن، كما زادت من صعوبات الناس المعيشية و في تدهور الوضع الأمني، بقياسات كبيرة.

من المتوقع أن تتخذ تدابير، و تتبع أساليب، أكثر فضاضة في تزوير الإرادة الشعبية عند الاستفتاء على الدستور المزمع أجرؤه في 15 تشرين الأول (أكتوبر) القادم، و كذلك في الانتخابات للجمعية الوطنية، في نهاية العام الجاري.

أن أحد علائم التصعيد للإرهاب، هو حملات الإبادة الوحشية ضد مدينة تلعفر الباسلة الصامدة، و ضد المدن الأخرى غرب العراق و غيرها.

رغم هذه الظروف المعقدة و الاستثنائية، فإن ما يشبه الإجماع الوطني على أدانة و رفض الدستور الجديد، قد غدت واضحة الان. دللت على ذلك بيانات و كتابات و ندوات جميع الأحزاب و التجمعات و الصحف و الشخصيات الوطنية و الدينية و العشائرية، التي ترفض الاحتلال و تناضل من أجل تحرير الوطن و من أجل إقامة نظام ديمقراطي فيه.

و بصرف النظر عن الأساليب التي ستلجأ إليها القوى الوطنية، للتعبير عن رفضها لهذا الدستور المسخ، فإن الحفاظ على وحدة القوى الوطنية، و تعزيز تماسكها و تطوير نضالها، هو أهم علائم النصر لمعركتها الراهنة ضد الدستور، و لنضالها من أجل مستقبل العراق الجديد.